دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي
المصدر:	الفكر الاستراتيجي العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	بسطامي، مها
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يوليو
الصفحات:	192 - 218
رقم MD:	419716
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	حرب يونيو 1967 م ، الأمن القومي ، إسرائيل ، الاستيطان ، الهجرة اليهودية ، فلسطين ، الاستراتيجيات العسكرية ، حزب العمل ، حزب الليكود
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/419716

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الاستيطان الاسرائيلي ونظرية الأمن القومي

مها بسطامي(*)

ان أمن الدولة العبرية لا يتحقق الا بالاستيلاء على الارض وتهويدها وابعاد السكان العرب عنها باعتبارهم النقيض الذي يهدد باستمرار الكيان الصهيوني. هذا المفهوم الصهيوني الاساسي يجد ترجمته العملية في السياسة الاستيطانية الاسرائيلية سواء نفذها حزب العمل البراغماتي أم حزب حيروت اليميني المتطرف.

استهدفت الحركة الصهيونية، منذ انطلاقها في أواخر القرن التاسع عشر بزعامة تيودور هرتسل، اقامة وطن لليهود في فلسطين. ومن أجل التوصل الى هذه الغاية سلكت الحركة الصهيونية اتجاهين متلازمين:

١ ـ الحرص على التنسيق مع القوى الاستعمارية والارتباط بها من أجل تأمين الدعم السياسي والحماية العسكرية للمشروع الصهيوني وذلك بتصويرها هذا المشروع، في حال نجاحه، قلعة متقدمة وحصناً حامياً للمخططات الامبريالية المتعددة في المنطقة.

(*) باحثة في الشؤون الاسرائيلية، ولها عدة موضوعات نشرت في مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢ ـ تغذية المشاعر الدينية والغيبيات التوراتية لاثارة حماس اليهود وتعزيز ارتباطهم بالحركة الصهيونية وحثهم على الهجرة الى فلسطين.

وكان توطين اليهود في فلسطين على رأس قائمة أولويات الحركة الصهيونية التي تجاهل برنامجها تجاهلاً تاماً وجود شعب أصيل في فلسطين يقيم هناك بصورة متواصلة منذ آلاف السنين ويرتبط بأرضها ارتباطاً تاريخياً ومادياً وعاطفياً كارتباط أي شعب بأرضه ووطنه. ولم يكن ذلك مستغرباً على التفكير الصهيوني الذي نما في عصر ازدهار الحركات الامبريالية الاستيطانية (الكولونيالية) وتجاوزها الى المزيد من العنصرية والشوفينية بدعوته الى احلال شعب غريب مكان شعب أصيل، وليس مجرد استغلاله اقتصادياً كما كان الحال مع بقية الحركات الاستعمارية الاستيطانية في أفريقيا وآسيا. لقد تميزت الحركة الصهيونية بسعيها الدائم وبالحاح، إلى تجاهل الوجود العربي في فلسطين: مادياً في البداية «أرض بلا شعب»، وحضارياً بعد ذلك من خلال مفهوم «السكان الأصليين ـ NATIVES» البدائيين كما تعكسه النظرة الغربية الاستعمارية، وسياسياً فيما بعد بإصرار الكيان الصهيوني على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، الوطنية والسياسية وأبرزها حق تقرير المصير.

وقد واجهت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منذ بداياتها في الثمانينيات من القرن الماضي، معارضة ومقاومة عنيدة وحادة من جانب الفلاحين الفلسطينيين الذين ادركوا بحسهم الوطني العفوي مدى الخطر الكامن والتهديد المباشر الذي يشكله الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين[١]. لقد أدرك الفلاحون الفلسطينيون بصورة خاصة ومجموع الجماهير الفلسطينية عموماً، وبعفوية صادقة، ان المشروع الصهيوني يعني في النهاية إحلال الجماعات اليهودية مكان سكان البلد الأصليين وبالتالي اقتلاعهم وتشريدهم من أرضهم ووطنهم. ومن ثم كانت مقاومتهم لمحاولات زرع المستعمرات اليهودية على أراضيهم، عنيفة وفورية ولا تحتمل المساومات، رغم بدائية وسائل المقاومة المتوفرة لديهم والتي لم تتعد في معظم الحالات العصي والحجارة والسكاكين، وذلك قبل أن تتطور في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الحالي لتصبح نضالاً مسلحاً غطى أرض فلسطين بكاملها.

المفهوم الاستيطاني ـ الاستعماري للصهيونية

وأدركت جماعات المهاجرين اليهود الوافدين على فلسطين، بوعيها الكولونيالي

(١) انظر: صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨. ج١ (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٧)، ص ص١٤٠ ـ ١٤٢؛ انظر أيضاً خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ص٣٠ ـ ٣٢، ٣٤ ـ ٣٨، ٦٥ ـ ٦٩.

الاستيطاني ان نجاح مشروعها الصهيوني، يتوقف على مدى ما تستطيع توفيره من حماية وأمن لمستعمراتها. وهكذا نشأت وتطورت التنظيمات المسلحة الصهيونية، وأبرزها منظمة هاشومير (الحارس) سنة ١٩٠٩، وشكلت الهاغناة في هذا المجال المرحلة الأكثر تقدماً وانضباطاً وذلك لدى تشكيلها سنة ١٩٢٠ لتكون الذراع المسلح للاستيطان اليهودي ونواة الجيش الاسرائيلي فيما بعد.

لم يقتصر مفهوم الأمن الصهيوني، بالطبع، على الجانب العسكري فقط بل تعداه الى الأمن الاقتصادي والثقافي والمعنوي. لقد أرست موجة الهجرة اليهودية الثانية الى فلسطين (١٩٠٤ ـ ١٩١٤) أسس المشروع الصهيوني بمختلف جوانبه. فدعت الى اعتماد «العمل العبري» منطلقاً للقاعدة الاقتصادية «لليشوف»[٢] اليهودي مستهدفة بذلك وضع الأسس المادية للمشروع الصهيوني باقامة المؤسسات الاقتصادية المختلفة ـ بنوك، مؤسسات عقارية، مشاغل وورش مهنية، مزارع وصناعات زراعية ـ وتحريم العمل فيها على اليد العاملة العربية من جهة، وخلق الارتباط العضوي من جهة أخرى، بين المهاجر اليهودي القادم من مناطق أوروبا الشرقية أساساً، بالأرض الفلسطينية التي لا تعني بالنسبة له أكثر من رؤى توراتية غيبية. والى جانب الجهد الصهيوني الحثيث في المجال الاقتصادي، والذي كان يهدف أيضاً الى تأمين هامش من استقلالية «اليشوف» اليهودي عن نظام الانتداب البريطاني في فلسطين، سعت الحركة الصهيونية الى بعث الثقافة العبرية مجدداً ونشرها في صفوف المهاجرين اليهود لتعزيز الارتباط الفكري والمعنوي بالمشروع الصهيوني. وشهدت فلسطين العربية حملة مكثفة ومستمرة من الغزو الصهيوني الثقافي عبر اقامة العديد من المدارس والمؤسسات التربوية اليهودية لمختلف التيارات الصهيونية، بلغت ذروتها بتأسيس الجامعة العبرية في القدس سنة ١٩٢٥.

ولكن الهم الأكبر للحركة الصهيونية كان باستمرار يتمثل في الجانب الأمني. لقد ادرك زعماء هذه الحركة، ان زرع «اليشوف» اليهودي ـ ودولة اسرائيل فيما بعد ـ كجسم غريب وكيان مصطنع في قلب المنطقة العربية وفي وسط معاد ورافض لهذا الكيان يحتم الترابط العنصري والمصيري بين المفهوم الاستيطاني الكولونيالي للحركة الصهيونية وطابعها العسكري العدواني المميز. وانعكس ذلك الترابط في خصائص بناء المستعمرات اليهودية الذي تطور باستمرار من أجل تأمين الحد الأقصى من الحماية والأمن وصولاً الى نموذج «السور والبرج» الذي طبع معظم المستعمرات اليهودية في الثلاثينيات من القرن الحالي.

لقد واجهت الجماهير العربية الفلسطينية بدايات الاستيطان الصهيوني بالشك

(٢) كلمة «اليشوف» تطلق على المستوطنين اليهود في فلسطين الى ما قبل ١٩٤٨.

والحذر ثم بالرفض والمقاومة التي بلغت ذروتها في الاضراب العام والعصيان المدني المسلح خلال الفترة ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ . وكان الرد الصهيوني على ذلك مزيداً من المغالاة في التعصب والانغلاق والارتداد الى الداخل. ولعل الاسوار والتحصينات التي احاطت بالمستعمرات اليهودية تشكل رمزاً مادياً للحواجز التي رفعتها الحركة الصهيونية في مختلف ميادين الحياة ، لتضمن عزل الجماعات اليهودية وتحافظ على نقاء يهودية الكيان الصهيوني وبالتالي استبعاد نشوء دولة ثنائية القومية في فلسطين. وقد ارتبطت العقيدة الاستيطانية الصهيونية ارتباطاً وثيقاً بحركة العمل الصهيونية[٣] التي اعتبر زعماؤها ان الهدف المركزي للمشروع الصهيوني هو تجميع اليهود من مختلف انحاء العالم في دولة يهودية خالصة على ارض فلسطين. وبما ان التحقيق العملي لهذا الهدف يعني اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من ارضه واحلال جماعات المهاجرين اليهود مكانه ، فقد شكلت سياسة «تهويد الأرض » معلماً بارزاً وأساسياً في توجهات حركة العمل الصهيونية التي تزعمت قيادة المشروع الاستيطاني الصهيوني قبل قيام الدولة العبرية وبعده حتى ١٩٧٧ . وهي مرشحة الآن للعودة الى استلام دفة الحكم في الانتخابات القادمة للكنيست الاسرائيلي العاشر.

واستطراداً ، ومن أجل التوصل الى تحقيق الهدف ، كان من الطبيعي ان تلتحق الحركة الصهيونية بالمخططات الامبريالية العالمية ، البريطانية اولاً والاميركية لاحقاً. فقد رأت القوى الامبريالية العالمية في المشروع الصهيوني اداة مناسبة ، وفي الكيان الصهيوني عميلاً قوياً ، لخدمة مصالحها المتعددة في المنطقة وحمايتها ، في حين اعتبرت الحركة الصهيونية ، والدولة العبرية فيما بعد ، ان ارتباطها ، في حلف غير معلن ، بالقوى الامبريالية العالمية ، هو الضمانة الاكيدة لوجودها المصطنع ولاستمرار تزويدها بمقومات وجودها : السلاح والمال. ومن هنا يبرز الدور العسكري الذي ينفذه الكيان الصهيوني في المنطقة والتركيز على انجازاته الحربية والقتالية والتدفق الهائل لمختلف انواع الاسلحة والذخيرة على مخازنه ، حتى في اوقات شهدت توتراً في العلاقات مع الحليف الامبريالي الاقوى ، بحيث طغى المستوى العسكري المتقدم لقواته المسلحة ، على أية اخفاقات ميزت الكيان الصهيوني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

وعلى هذا الأساس انطلقت الحركات الاستيطانية العمالية تزرع المستعمرات

---

(٣) انبثقت حركة العمل الصهيونية أساساً من صفوف موجة الهجرة اليهودية الثانية الى فلسطين (١٩٠٤ ـ ١٩١٤) ومعظم أفرادها من روسيا ودول أوروبا الشرقية ، من المتأثرين بالمناخ الاشتراكي العمالي في تلك البلاد. ويشكل حزب العمل الاسرائيلي حالياً الوريث التاريخي لهذه الحركة.

اليهودية في مختلف ارجاء فلسطين ـ مستغلة تسهيلات[٤] الانتداب البريطاني وحمايته ـ من المطلة شمالاً وحتى مستعمرات النقب جنوباً. وكان العامل الأمني يرتبط باستمرار وبصورة وثيقة مع التوسع الاقليمي. فقد اعتقد أعضاء المستعمرات اليهودية أن «الاستيطان المدني» بامكانه ان يشكل قناعاً للمواقع العسكرية، خاصة وان قوانين الانتداب البريطاني كانت تقف مانعاً في وجه تشكيل قوات مسلحة نظامية خارج المؤسسة العسكرية البريطانية في فلسطين. ولخصت العبارة «يد تمسك بالمحراث والاخرى على زناد البندقية» المفهوم العمالي الصهيوني للترابط الأمني الاستيطاني وعبرت عن ذلك بشكل خاص كتابات زعماء الكيبوتس الموحد مثل طبنكين وغليلي وألون.

اتخذ المفهوم الأمني لأعضاء حركة العمل الصهيونية طابعاً لا مركزياً في فترة ما قبل الدولة، وذلك انطلاقاً من الافتراض القائل أن الجانب الأساسي من المهمات الأمنية يجب ان يتولاه المستوطنون أنفسهم. وتبلور هذا الترابط ما بين النشاط الاستيطاني والمهام الأمنية في تعيين مواقع المستعمرات واسلوب تخطيطها وبنائها وبرمجة اقتصادها بمختلف فروعه وتدريب المستوطنين وتأهيلهم، بحيث أصبح «اليشوف» اليهودي بأسره جيشاً مسلحاً ومدرباً لمختلف الأغراض العسكرية[٥].

ورغم ان الوقائع التاريخية تفند الادعاء القائل بأن انتشار المستعمرات اليهودية هو الذي يعين حدود الدولة[٦] الا أنه وبنفس المقدار، لا يمكن تجاهل الدور الفعال والحاسم في بعض الأحيان الذي لعبته المستعمرات اليهودية في رسم نتائج حرب ١٩٤٨. فقد شكلت هذه المستعمرات مراكز قيادة للوحدات المقاتلة، وقطاعات دفاعية تشرف عليها «الهاغناة»، بالاضافة الى اعتبارها قواعد انطلاق لوحدات البالماح ـ الجيش الاسرائيلي من أجل احتلال مناطق جديدة تتجاوز الحدود المرسومة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم ١٩٤٧. وكانت السياسة الصهيونية عموماً تقضي بالتمسك بشدة بكل مواقع

---

(٤) من المعروف ان سلطات الانتداب البريطاني كانت تتغاضى عن شحنات الاسلحة والذخيرة التي كانت تتدفق على «اليشوف» اليهودي عبر موانىء فلسطين، في حين كانت تنزل أقصى العقوبات الفردية والجماعية بالمواطنين والقرى العربية التي تعثر لديها على أية أسلحة مهما كانت قديمة وبدائية.

(٥) داني نافيه، «الدفاع الاقليمي والأمن القومي» مبفنيم، (خريف ١٩٧٧)، العدد٣، ص٢٤٣.

(٦) رسم الحدود الدولية بين فلسطين ولبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى لم يأخذ في الاعتبار وجود المستعمرات اليهودية هناك بل موازين القوى بين بريطانيا وفرنسا في ذلك الحين، كما أن قرار التقسيم أبقى قطاعات كبيرة من الاستيطان اليهودي خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة في حين أكدت اتفاقية السلام مع مصر ١٩٧٨ استعداد اسرائيل للتخلي عن مستعمرات يهودية مقابل مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية، ومؤخراً أعلن شمعون بيريس ضمن استعدادات حزبه للحملة الانتخابية في اسرائيل أنه على استعداد، في حال نجاح المعراخ في الانتخابات للكنيست العاشر وعودته للسلطة، لابقاء مستعمرات يهودية خارج السيادة الاسرائيلية وذلك ضمن تسوية شاملة مع الأردن.

الاستيطان : « حدود البلد تصل الى آخر موقع سار عليه محراث المزارع اليهودي »[٧].

السياسة الاستيطانية حتى ١٩٦٧

لقد تعلمت اسرائيل من حرب ١٩٤٨ درساً أساسياً ما زالت تلتزم به حتى الآن وهو ان العامل الوحيد الثابت في مواجهتها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني بخاصة والشعوب العربية بعامة هو عامل الأرض. فقد أحدثت حرب ١٩٤٨ وما رافقها من تهجير وتشريد للغالبية العظمى من سكان فلسطين العرب وتدفق الهجرة اليهودية خلال السنوات الأولى من قيام اسرائيل، انقلاباً في الوضع الديمغرافي في البلد، في حين أدت هزيمة الجيوش العربية وتأسيس الدولة العبرية في قلب العالم العربي الى تغيير جوهري في الواقع السياسي والعسكري والاقتصادي للمنطقة بأكملها. وبقيت مساحة الأراضي التي تمكنت القوات الاسرائيلية من السيطرة عليها في معارك ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ هي الثابت الوحيد في تعيين حدود الكيان الصهيوني وتثبيتها، دون أن يتطابق ذلك بالضرورة مع الانتشار الجغرافي للمستعمرات اليهودية. أي أن الاعتبارات الأمنية وحدها، والانجازات العسكرية على أرض المعركة هي التي حددت في النهاية خطوط الحدود للدولة العبرية، رغم الحرص المعلن على عدم التخلي عن مواقع الاستيطان اليهودي.

هل توصلت اسرائيل بنتيجة حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ الى ضمان أمنها واستقرارها وسلامة وجودها ضمن « حدود آمنة »؟

لقد تمكنت اسرائيل، لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية، من السيطرة بالقوة العسكرية على معظم أراضي فلسطين وطرد غالبية سكانها العرب وتشريدهم والحاق هزيمة ساحقة بالجيوش العربية. أي انها حققت بالتالي هدف تهويد الأرض، وتغليب العنصر اليهودي ديمغرافياً. وكانت اسرائيل تدرك جيداً أنها بمقدار ما تستطيع المحافظة على هذه المكاسب تكون قد حصلت فعلاً على حدودها الآمنة. ولكن التطورات اللاحقة في دول المنطقة وعلى الصعيد الدولي شوشت على اسرائيل حساباتها وقلبت موازين القوى التي سادت بعد حرب ١٩٤٨.

فالهيمنة الامبريالية الأميركية التي بدأت ترسخ أقدامها في المنطقة من خلال تحالفات معلنة وغير معلنة مع عدد من الدول فيها واجهت تحدياً بالغ الخطورة من تنامي حركة القومية العربية، خاصة بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر، وازدياد وعي الشعوب العربية لمصالحها الوطنية والقومية ومعارضتها العنيدة لاستغلال الامبريالية لها، بالاضافة الى الدعم المتزايد الذي بدأت تلقاه من جانب دول الكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد

(٧) داني نافيه، مصدر سابق، ص٢٤٩.

السوفياتي. وعلى صعيد الشعب الفلسطيني نفسه، الذي سعت اسرائيل باستمرار الى تجاهل وجوده وتغييبه عن الساحة، فقد تمكن رغم الكارثة والتشرد، من استعادة وعيه والعودة مجدداً الى تأكيد وجوده وحقه في أرضه ووطنه. ومثلت عمليات التسلل عبر الحدود الى داخل فلسطين المحتلة التعبير الأكثر حدة عن اصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بالأرض.

وقد استغلت اسرائيل هذه التطورات لتركز مجدداً على الدور العسكري الهام الذي تنفذه في المنطقة، بموافقة الدول الامبريالية وبالتنسيق معها، وتستأنف استكمال البنية العسكرية للكيان الصهيوني. ولعبت المستعمرات الحدودية ضمن هذا الإطار دوراً أمنياً محدداً من خلال نظام الدفاع الاقليمي الذي أصبح جزءاً عضوياً من الجيش الاسرائيلي. وقد تنامت أهمية هذا النظام خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ نظراً للدور الذي عهد اليه القيام به. ورغم تركيز الكتابات الاسرائيلية على الدور «الدفاعي» الذي تقوم به المستعمرات الحدودية لامتصاص «الضربة الأولى» و«كبح الهجوم المعادي» ووقف زخمه وتأمين الوقت الكافي لتعبئة القوات النظامية ووصولها الى جبهة القتال، الا أن واقع الأمر يشير الى مهمة أخرى تتولاها هذه المستعمرات. ويؤكد النهج العسكري الاسرائيلي، الذي يعتمد باستمرار الاستراتيجية الهجومية والحرب الوقائية، بأنَّ الدور الأساسي للمستعمرات المنخرطة في نظام الدفاع الاقليمي يتعدى مهمات الدفاع ويتجاوزها الى تقديم خدمات وتسهيلات معينة - سيرد الحديث عنها لاحقاً - لتخدم الاستراتيجية الهجومية الاسرائيلية.

وبالاضافة الى هذه المهمة العسكرية المحددة تضطلع مستعمرات الدفاع الاقليمي بوظيفة أمنية دقيقة وعلى جانب كبير من الأهمية ضمن ما يسمى مهمات الأمن الجاري. والمقصود هنا التصدي للأقلية العربية التي واصلت العيش تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨ بهدف السيطرة عليها وتحطيم معنوياتها ومنعها من المبادرة الى أي تنظيم سياسي أو ثقافي ودفعها في النهاية الى اليأس والهجرة عن الوطن. ويترافق مع هذه المهمة الأمنية أيضاً التصدي لمحاولات التسلل المستمرة عبر الحدود والقضاء على مجموعات الفدائيين التي بدأت نشاطها منذ الخمسينيات محدثة بلبلة وارباكاً في معنويات الاسرائيليين بالاضافة الى الخسائر الاقتصادية والعسكرية الناجمة عنها، وارهاب الدول العربية المحيطة باسرائيل بالتأكيد المستمر على تفوق إسرائيل العسكري والقتالي.

وقد لخص يغئال ألون النظرة الاسرائيلية للعلاقة العضوية القائمة بين مفهوم الحدود الآمنة ونظام الدفاع الاقليمي ومهمات الأمن الجاري التي تساهم فيها مستعمرات الحدود بقوله: «ان حدود الدولة الحقيقية متحركة، ويعتمد تثبيتها، أولاً وقبل كل شيء، على

ملاءمتها لتحرك عمال الأرض اليهود وأماكن تواجدهم. ان باستطاعة دوريات الجيش والشرطة أن تستكمل فقط عملية فرض الأمن ولكنها لا تستطيع أن تكون بديلاً للاستيطان الدائم. ان سلسلة متراصة من المستوطنات العمالية على طول الحدود وبالقرب منها، ومستوطنين يزرعون حقولهم ويرعون أبقارهم وأغنامهم ويحرسون مستوطناتهم ويؤمنون سلامة رفاقهم وغلالهم بمساعدة قوات الأمن، حتى خط الحدود تماماً، هم بالضبط الضمانة الحقيقية لسيطرة اسرائيل على حدودها، وهو أمر بالغ الحيوية من ناحية سياسية بصورة لا تقل عن أهميتها الأمنية والاقتصادية »[٨]. وبالتالي فان ضمان التطابق ما بين الحدود السياسية والحدود الفعلية للدولة هو المهمة الأساسية لنظام الدفاع الاقليمي وذلك من خلال اضطلاعه بأعمال الأمن الجاري.

وبالاضافة الى مساهمة المستعمرات الحدودية في تثبيت الحدود السياسية للكيان الصهيوني، فان دمجها في اطار الدفاع الاقليمي يترجم عملياً مبدأ تجييش الشعب بأكمله والذي تعتمد عليه اسرائيل لمواجهة مشكلة مواردها البشرية المحدودة ومراقبة حدودها الطويلة مع الدول العربية المجاورة وحاجتها الدائمة الى اتباع استراتيجية هجومية باهظة التكاليف لضمان أمنها وهيمنتها على المنطقة. وقد شمل نظام الدفاع الاقليمي المستعمرات اليهودية على طول الحدود الشمالية في مواجهة لبنان وشرقاً على امتداد غور الأردن الشمالي في مواجهة الحدود السورية، وعلى امتداد الحدود المحيطة بالضفة الغربية من الأردن وجنوباً في وادي عربة والنقب. وتميزت هذه المستعمرات بدور أمني مزدوج. فقد تولت المهمات التقليدية المتعلقة بحراسة الحدود واحباط محاولات التسلل والعمل كقاعدة لعمليات الجيش الاسرائيلي الخاطفة ضد القرى العربية المجاورة، بالاضافة الى مهمات الأمن الجاري في مواجهة السكان العرب الذين بقوا في قراهم بعد حرب ١٩٤٨[٩]. وهكذا فقد أحيطت القرى والمدن العربية في مناطق الجليل والمثلث بصورة خاصة بأحزمة من المستعمرات اليهودية لتطويقها وعزلها عن بعضها البعض وعن التجمعات الفلسطينية والعربية المحيطة بها في الأردن وسوريا ولبنان وبالتالي القضاء على أية محاولات لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي العنصري والتشجيع في المقابل على التخلي عن الأرض والوطن والهجرة الى الخارج. وتولت المستعمرات اليهودية على طول الشريط الساحلي مهمات حماية الجبهة الداخلية وتوفير الدعم والمساندة للقوات الاسرائيلية النظامية. وهكذا فقد كانت معظم المستعمرات اليهودية العمالية تنخرط ضمن نظام الدفاع الاقليمي وتنفذ مهماته.

---

(٨) يغئال آلون، ستار من الرمل (د.م: الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨)، ص٢٥٧ (بالعبرية).

(٩) عال همشمار، ١٩٨٠/٩/٢٦.

الدور الأمني للمستعمرات

يندمج نظام الدفاع الاقليمي في تشكيل الجيش الاسرائيلي وقيادته، وفي نظام تعبئة الاحتياطي وبالتالي فهو يستطيع تقديم رد سريع للغاية لأية مفاجأة عسكرية محلية، نظراً لكونه قوة مقاتلة وقائمة باستمرار في مناطق الحدود وعلى خطوط المواجهة، الى جانب مهمات المراقبة والاستطلاع الاستخباراتية التي تنفذها المستعمرات الحدودية بصورة دائمة. وبالاضافة الى ذلك توفر مستعمرات الدفاع الاقليمي قاعدة انطلاق لأية مهمات مبادرة عدوانية يخطط لها الجيش الاسرائيلي وذلك بتقديمها المساعدة اللوجستيكية والمعنوية والعملية للوحدات المقاتلة. وعلى هذا الأساس فان المستعمرات الحدودية المنخرطة في اطار الدفاع الاقليمي تكون عادة مجهزة بالتحصينات والقوى البشرية والسلاح ومعدات القتال واحتياطي الغذاء والماء مما يتناسب والمهمات الأمنية التي تتولى تنفيذها. وتشكل مباني المستعمرة ومزارعها وأنظمة الري فيها عوائق طبيعية ومراكز للقتال المحلي. وفي حال حدوث اختراق للجبهة الاسرائيلية تساهم المستعمرات الحدودية بالتشويش على جانبي خطوط القوات المهاجمة وضرب نظامها اللوجستيكي بالاضافة الى مهام الاستخبارات التي تضطلع بها قبل وأثناء المعارك.

من هنا يتضح أن تخطيط المستعمرات اليهودية وتحديد مواقعها يتخذ أهمية عسكرية كبرى بالاضافة الى أهميتها الاقتصادية. ان تحديد مواقع المستعمرات في مناطق حيوية تسيطر على محاور الهجوم والاختراق من جهة، وعلى الموارد المائية والمراكز الاقتصادية من جهة أخرى، هو أحد الأسس لسيطرة الدولة العبرية على حدودها وأرجائها المختلفة. وتلاحظ الأمور التالية في عملية التخطيط هذه:

- ★ احتلال أراض للمستعمرات تسيطر على محاور الطرق الرئيسية ومواقع الاختراق المحتملة.
- ★ القدرة على تحقيق الأمن الذاتي لأطول مدة ممكنة.
- ★ امكانية المساعدة والتنسيق بين المستعمرات المتجاورة.
- ★ خلق نظام دفاعي في العمق يناسب أساليب ووسائل القتال المتبعة.

وقد نفذت المستعمرات الاسرائيلية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ المهمات المطلوبة منها بعد ان تم تجميع القوات المقاتلة الموزعة على تنظيمات الهاغناة والبالماح وغيرها في مؤسسة مركزية واحدة هي الجيش الاسرائيلي، بحيث يمكن تحديدها باختصار بالنقاط التالية:

١ ـ تأمين المناخ والانضباط العسكريين في مختلف مجالات الحياة من خلال تطبيق

مبدأ «الشعب كله جيش».

٢ ـ تولي مهمات الأمن الجاري داخل المستعمرات وفي المناطق العربية المحيطة بها.

٣ ـ تأمين الجبهة الخلفية لضمان تفرغ الجيش الاسرائيلي للمهمات الهجومية الرئيسية.

٤ ـ هز العصا باستمرار أمام الأنظمة العربية المحيطة باسرائيل وارهابها بفكرة ان الكيان الصهيوني قلعة حصينة لا تقهر ومحاطة بالمواقع الاستيطانية المنيعة.

وقد خدمت هذه المهمات مجتمعة هدف تأمين «العمق الاستراتيجي» المصطنع الذي كانت تسعى اليه اسرائيل باستمرار كما وفرت لها «حدوداً آمنة» سياسياً وعسكرياً.

الا أن الطبيعة «المتحركة» لحدود الكيان الصهيوني جعلت مفهوم «الحدود الآمنة» يتخذ مضموناً متغيراً باستمرار بحسب المصلحة الاسرائيلية والظروف المحيطة بها بغض النظر عن الانتشار الجغرافي للمواقع الاستيطانية.

الارتباط بين مفهوم العمق الاستراتيجي ونظرية الدفاع الاقليمي

تبلورت هذه السياسة العسكرية ـ الاستيطانية بعد قيام الدولة العبرية، في مفهوم «الدفاع الاقليمي» الذي يقضي بأن تتولى المستعمرات الحدودية مهمات دفاعية وقتالية محددة ومؤثرة خلال المرحلة الأولى من أي هجوم مفترض لاستيعاب الضربة الأولى وصد الهجوم واتاحة الفرصة أمام القوات النظامية للتأهب والتحرك الى جبهات القتال بأقل حد ممكن من الخسائر(١٠).

ترتبط نظرية الدفاع الاقليمي في الفكر العسكري الاسرائيلي بمفهوم العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة، من وجهة النظر الاسرائيلية. ويرى بعض المفكرين الاسرائيليين ان تعبير «الحدود الآمنة» هو أكثر تعبيراً عن حاجات اسرائيل الأمنية من تعبير «الحدود التي يمكن الدفاع عنها». ذلك أن «جميع الحدود يمكن الدفاع عنها، بعضها بسهولة وبعضها الآخر بصعوبة ومشاكل أكثر. ولا توجد أية حدود لا يمكن اختراقها حتى لو كان الدفاع عنها سهلاً للغاية، ونموذج قناة السويس يثبت ذلك. ان الحدود الآمنة تعني الحدود التي تؤدي إلى تحسين وضع اسرائيل الأمني وذلك بمنحه الحد

(١٠) داني نافيه، مصدر سابق، ص٢٥١.

الأدنى من العمق الاستراتيجي اللازم لها »[١١]. وهنا يجب التوقف قليلاً لتفحص ما تعنيه عبارات «تحسين وضع اسرائيل الأمني» و«الحد الأدنى من العمق الاستراتيجي» وذلك من وجهة النظر الاسرائيلية، وكما تمت ترجمة ذلك عملياً على الطبيعة.

لقد حرصت اسرائيل، دائماً وباصرار، على ان تتخذ أمام العالم مظهر الدولة المسالمة المهدّدة باستمرار بهجوم غادر تشنه ضدها الدول العربية المحيطة بها بهدف ابادتها والقضاء عليها، وبالتالي يتوجب عليها ان تراعي ما يتطلبه واجب الدفاع عن النفس عسكرياً وخلافه. وانطلاقاً من هذا الموقف اكتسب مفهوم العمق الاستراتيجي أهمية خاصة في الفكر العسكري الاسرائيلي نظراً للخصائص الجغرافية التي ميزت الدولة العبرية حتى حرب ١٩٦٧ وابرزها اختلال التوازن بين طول حدود الدولة وعمقها الاقليمي. فقد كان البعد بين مستعمرة نتانيا غرباً على ساحل البحر الأبيض المتوسط وأبعد نقطة على الحدود الأردنية ـ الاسرائيلية شرقاً (بمحاذاة طولكرم) لا تتجاوز ١٥ كيلو متراً. هذا في حين أن الشريط الساحلي هو عملياً قلب البلد حيث تتواجد أكثرية التجمعات السكانية والصناعية في حين أنه يشكل من الناحية الاستراتيجية عنق الزجاجة و«البطن الرخو» في التشكيل الأمني الاسرائيلي. والمقصود بالعمق الاستراتيجي حسب المفهوم الاسرائيلي هو «ان يتيح للدولة، في حال تعرضها لهجوم، أن تمتص الضربة الأولى بحيث لا تسلبها هذه الضربة القدرة على الدفاع عن النفس أو ارادة القتال وتبقي لديها القدرة على اعادة التشكل فوراً والرد بحرب شاملة »[١٢]. وبالتالي يمكن اعتبار «العمق الاستراتيجي» على أنه محصلة مختلف العوامل، الثابتة والمتغيرة، التي تؤمن لاسرائيل ومنذ اللحظة الأولى، تفوقاً عسكرياً مؤكداً. والعامل الثابت هنا هو الأرض ـ ابعادها وطبيعتها. أما العوامل المتغيرة فهي ميزان القوى العسكري بين الطرفين العربي والاسرائيلي، تأهب القوات الاسرائيلية على الطبيعة، العقيدة القتالية لدى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وسائل الانذار، الترتيبات الأمنية القائمة على الحدود (مناطق مجردة من السلاح، مناطق خفض قوات... الخ) ومدى قدرة القطاع المدني على الاسهام في المجهود القتالي.

ولا يقلل من أهمية العمق الاستراتيجي، حسب هذا المفهوم، دخول دول المنطقة عصر الصواريخ والطائرات الحديثة والمعدات الالكترونية. اذ طالما أن الحرب لا تجري

---

(١١) اوري يزهار، «اتفاق سلام، حدود آمنة، استيطان عامل». **مبفنيم**، العدد ٤، شتاء ١٩٧٨، ص٣٣٧.
(١٢) الموضع نفسه.

بالأسلحة الذرية، فان الحسم فيها يتم فقط في المعارك البرية التي تدور في أيامنا هذه من خلال دمج القدرة على التحرك وكثافة النيران في التشكيلات المتحركة والمدرعة المتعددة الأسلحة (دبابات، ناقلات جنود، مدفعية متحركة وسلاح الهندسة). أما الصواريخ والقوات الجوية فتشكل عاملاً مساعداً شديد القوة لاحراز الحسم ولكنها ليست العامل الحاسم بحد ذاته.

وتحت ستار التعويض عن العمق الاستراتيجي الطبيعي، الذي كانت تفتقر اليه اسرائيل قبل ١٩٦٧، وبالتالي تحسين وضعها الأمني، تميز النهج العسكري الاسرائيلي بالأمور التالية:

١ ـ المبادرة باستمرار الى اتباع استراتيجية هجومية والقيام بحرب «وقائية»، كما تسميها اسرائيل ضد الدول العربية المحيطة بها، مع الحرص على نقل المعركة فوراً الى الجانب الآخر، حتى في حال تعرضها لمفاجأة عسكرية كما حدث في حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣. وتدرك اسرائيل جيداً صعوبة الاستمرار في حرب طويلة الأمد في هذه المنطقة الحساسة من العالم[١٣]، نظراً لتداخل المصالح الدولية فيها وتعارضها، مما يفرض عليها ضرورة الحسم العسكري السريع خلال الأيام الأولى من الحرب من أجل تجنب حرب استنزاف أو ضغوطات سياسية دولية قد تفقدها المكاسب العسكرية التي حققتها على أرض المعركة.

٢ ـ ايجاد عمق استراتيجي مصطنع يعتمد على تفوق دائم في مجال التسلح ـ كماً ونوعاً ـ وطاقة بشرية عالية الكفاءة وقدرة على التعبئة السريعة (تحتاج اسرائيل الى ٢٤ ساعة فقط لتعبئة معظم الاحتياطي لديها).

٣ ـ تحرير الجيش النظامي من المهمات الثانوية مثل حماية المنشآت الحيوية وخطوط المواصلات لضمان تأهبه للمهمات الأساسية على الجبهة.

٤ ـ حماية الجبهة الخلفية لضمان استمرار الجهد القتالي وتفرغ القوات المقاتلة على الجبهة الرئيسية وانتظام الجهاز اللوجستيكي وتأمين عملية انتقال القوات من جبهة إلى أخرى.

ضمن هذا الاطار تبرز الأهمية العسكرية للمستعمرات الاسرائيلية الحدودية

---

(١٣) الحرب العراقية ـ الايرانية تشكل نموذجاً خاصاً قد لا ينطبق تماماً مع ظروف أية حرب عربية ـ اسرائيلية متوقعة.

المنخرطة في نظام الدفاع الاقليمي. فهي التي تضطلع بالمهمات المساندة والمساعدة للقوات الاسرائيلية المتقدمة على جبهات القتال، وتوفر الخدمات اللوجستيكية المطلوبة وتؤمن الحماية والنظام على الجبهة الداخلية والخلفية. ويتولى هذه المهمات في مستعمرات الدفاع الاقليمي أفراد الشبيبة الاسرائيلية من طلاب الصفوف الثانوية الحادي عشر والثاني عشر، الذين لم يبلغوا بعد سن التجنيد الالزامي، والكبار في السن الذين تجاوزوا مرحلة الخدمة العسكرية. ولا تقتصر مساهمة هذه المستعمرات على الجانب الأمني فقط بل تتعدى ذلك الى الصعيد الاقتصادي. ان اضطلاع المستعمرات الحدودية بأعباء أمنية محددة الى جانب اسهامها اقتصادياً في مجالات زراعية وصناعية متعددة، يرفع عن كاهل الجهاز العسكري اعباء مالية كبيرة في دولة بلغ فيها نصيب الميزانية الأمنية في السنوات الأخيرة أكثر من ٣٠٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي وهي أعلى نسبة في العالم.

الاستيطان والأمن بعد حرب ١٩٦٧

احدثت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تغييرات جوهرية في مجالات عديدة داخل الكيان الصهيوني كان من أبرزها الجانب العسكري. لقد احتلت اسرائيل مساحات من الأراضي العربية تفوق ثلاثة أمثال مساحتها الأصلية ووصلت قواتها الى مسافات قريبة من عدة عواصم عربية وخلقت انطباعاً في العالم أجمع بأن الجَيش الاسرائيلي لا يقهر. الا ان النتيجة الأخطر والأبعد أثراً لهزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب كانت على الصعيد السياسي. فقد منحت اسرائيل ومن ورائها القوى الأمبريالية العالمية هيمنة واضحة على المنطقة بأكملها وجلس الساسة الاسرائيليون ينتظرون ـ ببساطة ـ المكالمات الهاتفية من الزعماء العرب تحمل لهم الاستسلام الكامل غير المشروط. ولم تعد «الحدود الآمنة» بالنسبة لاسرائيل تقتصر على هضبة الجولان ونهر الأردن وضفة القناة الشرقية ـ رغم أهمية ذلك عسكرياً وجغرافياً ـ بل أصبحت عملياً تمر في مراكز صنع القرارات العربية وتؤثر فيها بدعم من الامبريالية الأميركية وتأييدها.

ولكن حسابات الحقل العربي لم تتطابق وحسابات البيدر الاسرائيلي. اذ رغم الهزيمة والضياع والذهول الذي أصاب العالم العربي، لم تصل المكالمات الهاتفية المتوقعة ولم تستسلم الجماهير العربية لحالة اليأس والتخاذل وانطلقت تواصل النضال مع قيادتها الوطنية الممثلة في شخص الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتعيد بناء ما تهدم.

وعلى الصعيد الفلسطيني انطلقت حركة المقاومة الفلسطينية على درب الكفاح المسلح ونما المناخ الثوري في أوساط المليون ونصف المليون عربي الذين اصبحوا تحت الاحتلال الاسرائيلي، ليتلاقى في تيار واحد متفاعل ونام مع حركة المقاومة الفلسطينية المنظمة

خارج الوطن المحتل. وفي داخل اسرائيل، كان التخبط والتناقض واضحين في المواقف الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة الجديدة، بين مطالب بضمها فوراً والحاقها نهائياً ورسمياً تحقيقاً لفكرة «أرض ـ اسرائيل المتكاملة» (التيار الديني واليميني المتمثل بتجمع الليكود والحزب الديني القومي ـ المفدال)، ومحذر من خطر السيطرة على هذا العدد من السكان العرب داخل حدود الدولة العبرية وما يعنيه ذلك من تهديد لنقائها اليهودي (حزب العمل)، وداع الى اعادة الأراضي المحتلة مقابل سلام دائم مع العرب (بنحاس سابير) وغيرها من المواقف المشابهة التي كانت تتمحور حول خيارين: وحدانية الشعب أو تكامل الأرض[١٤].

ووسط حالة اللاقرار، التي اختارتها اسرائيل بالنسبة لمستقبل الأراضي المحتلة، والتي كانت تعني عملياً الضم التدريجي والزاحف خاصة في المجال الاقتصادي بفضل سياسة الجسور المفتوحة التي نفذها موشيه دايان ضمن مشروعه المتعلق بالحل الوظيفي، تقدم يغئال ألون، عضو حركة الكيبوتس الموحد، والوزير في حكومة «التجمع الوطني» التي خاضت حرب حزيران ١٩٦٧، بمشروعه الخاص لتسوية سلمية في المنطقة[١٥].

سياسة حزب العمل

ورغم أن مشروع ألون هذا لم تناقشه أو تتبناه رسمياً أية هيئة حكومية في اسرائيل، الا أنه عملياً طبع السياسة الاستيطانية، لحكومات المعراخ* المتتالية، طوال عشر سنوات من سيطرتها على المناطق المحتلة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧. ويدعو مشروع ألون، في خطوطه العريضة، اسرائيل الى التخلي عن المناطق المزدحمة بالسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاحتفاظ بشريط على طول نهر الأردن في منطقة الأغوار، وبالقدس الموحدة عاصمة للدولة العبرية ومنطقة عتسيون الواقعة بين القدس وبيت لحم والسفوح الجنوبية لجبال الخليل، ومنطقة مشارف رفح العازلة ما بين قطاع غزة بكثافته السكانية العالية وشمال سيناء وهي الطريق التاريخي لغزو فلسطين من الساحل الجنوبي. كما يدعو المشروع أيضاً الى الاحتفاظ بهضبة الجولان، فيما عدا تعديلات «تجميلية»، وبشريط من سيناء على طول الحدود الدولية من رفح حتى خليج العقبة وجنوباً الى رأس محمد.

---

(١٤) الياس شوفاني، طريق بيغن الى القاهرة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص٦.

(١٥) مشاريع التسوية الاسرائيلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ص٥٥ ـ ٧٥.

(*) تجمع حزب العمل الاسرائيلي وحزب العمال الموحد (مبام).

وقد جاء مشروع ألون، بعد قبول اسرائيل شكلياً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتملص من تنفيذه عملياً، ليعكس مخاوف كانت تتردد في الأوساط الاسرائيلية من احتمال فرض تسوية على اسرائيل قد لا تتناسب تماماً ومصلحتها الذاتية في حين تؤمّن في نفس الوقت المكاسب المرجوة للشريك الامبريالي الأكبر. وهكذا نجد أن مشروع ألون جاء أميناً للمبادىء التي تتمسك بها مدرسته العمالية الصهيونية التي تعطي لنقاء العنصر اليهودي في الدولة العبرية أولوية على تكامل «أرض ـ اسرائيل»، الذي يمكن تحقيقه في مرحلة لاحقة تكون فيها الظروف الذاتية والموضوعية أكثر ملاءمة. كما أنه يراعي في نفس الوقت احتياجات اسرائيل لحدود آمنة، عسكرياً وجغرافياً، تجعلها في موقع المهدّد المباشر لمراكز صناعة القرارات العربية وتؤمن لها عمقاً جغرافياً يحمي عصب الدولة السكاني والاقتصادي في الشريط الساحلي. وحيث أن ألون كان يدرك المعارضة الشديدة المتوقعة لهذا المشروع في داخل اسرائيل فانه لم يصر على مناقشته او تبنيه رسمياً في حين وجد تنفيذه عملياً في السياسة الاستيطانية لحكومات المعراخ.

اعتبر مشروع ألون «حمائياً» أكثر مما تستطيع اسرائيل قبوله، وجوبه بمعارضة شديدة من جانب الأوساط الصقرية في حزب العمل (غولدا مئير ويسرائيل غليلي وموشيه دايان) ومن التيارات والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة التي كانت تطالب بالحفاظ على حق الاستيطان اليهودي في كامل «أرض ـ اسرائيل» وعدم الانسحاب حتى «ولا من شبر واحد». وفي حين كان ألون يعتبر أن أمن اسرائيل يتحقق من خلال الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي وأقل عدد ممكن من السكان العرب وبالتالي الحفاظ على يهودية الدولة انتظاراً لاستكمال المشروع الصهيوني والتوصل الى تهويد الأرض بأكملها في ظروف أكثر ملاءمة، كانت الفئات اليمينية المتطرفة ترى أمن اسرائيل بالاستيلاء على كامل «أرض ـ اسرائيل التاريخية» وتوفير الظروف المناسبة، في الوقت نفسه، لترحيل السكان العرب واجبارهم على مغادرة أراضيهم. فالهدف في النهاية واحد: الاستيلاء على الأرض والتخلص من السكان العرب، ولكن الخلاف يدور على مرحلية التنفيذ فقط ويتعلق بالخلفية لكل من الاطراف الاسرائيلية.

تطابقت السياسة الاستيطانية العمالية خلال عشر سنوات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٧) من حكم المعراخ مع الخطوط العامة لمشروع ألون في مختلف القطاعات. ففي هضبة الجولان انتشرت المستعمرات الاسرائيلية على طول الهضبة في تجمعين رئيسيين ـ شمالاً وجنوباً ـ فيما يشبه حزاماً من المواقع الاستيطانية العسكرية في الهضبة بحيث تؤمن اشرافاً استراتيجياً تاماً على الأراضي الممتدة غربي الجولان وما عليها من «كيبوتسات»

و« موشافيم »* ومناطق صناعية وعسكرية اسرائيلية هامة. هذا الانتشار الاستيطاني الاسرائيلي على هضبة الجولان يدعمه موقف سياسي مستمر بضرورة الاحتفاظ بها داخل حدود الدولة العبرية وعدم التخلي عنها ضمن أية تسوية في المنطقة. ولم تغير نتائج حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ شيئاً يذكر من هذا الموقف، الذي يلتقي عنده حزب العمل والليكود على حد سواء.

وفي الضفة الغربية تركز النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في غور الأردن بمحاذاة النهر وعلى طول السفوح الشرقية لجبال نابلس والقدس بالاضافة الى مشروع تهويد القدس واحاطتها بتجمعات من المستعمرات اليهودية من رام الله شمالاً وحتى بيت لحم جنوباً وتهويد الخليل واحاطتها أيضاً بالمستعمرات اليهودية وأبرزها «كريات أربع» مع الاهتمام بمنطقة «عتسيون» والسفوح الجنوبية لجبال الخليل. ويلاحظ هنا تشديد الحكومات العمالية في اسرائيل على الاستيطان في غور الأردن باعتباره «الحدود الآمنة» لاسرائيل على الجبهة الشرقية بالاضافة الى سيطرته على مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية، وخصوبة أراضيه الزراعية وضآلة الكثافة السكانية العربية فيه نسبياً، خاصة بعد عمليات التهجير الواسعة النطاق التي نفذتها القوات الاسرائيلية ضد السكان العرب اثناء وبعد حرب حزيران ١٩٦٧.

وتركز النشاط الاستيطاني لحكومات المعراخ في قطاع غزة ضمن التجمع المعروف بمشارف رفح مع عدد ضئيل من المستعمرات داخل القطاع ذاته. وكان هذا أيضاً ترجمة للموقف السياسي المنسجم مع مشروع ألون للتسوية المقترحة والمفهوم الاسرائيلي «للحدود الآمنة» على الجبهة الجنوبية. فقد استهدفت اسرائيل من اقامة القطاع الاستيطاني الكثيف في مشارف رفح (قطاع يميت) ايجاد منطقة عازلة من المستعمرات اليهودية تفصل سيناء ومصر عن قطاع غزة بكثافته السكانية العالية وبالتالي منع أي اتصال عسكري أو سياسي أو اقتصادي بينهما قد يهدد أمنها في المستقبل. واعتبر ساسة حزب العمل أن اقامة هذا الحاجز الاستيطاني البشري على الطريق التاريخي الواصل ما بين مصر وشمال سيناء وجنوبي فلسطين سيضمن أمن الدولة العبرية بالاضافة الى أية ترتيبات عسكرية أخرى في سيناء: مناطق مجردة من السلاح، مناطق ترابط فيها قوات دولية.. الخ. ورغم استعداد حزب العمل للتخلي عن معظم سيناء مقابل تسوية على الجبهة الجنوبية، الا أنه بقي يصر، ولاعتباراته الأمنية أيضاً، على الاحتفاظ بشريط يمتد من مشارف رفح على محاذاة الحدود الدولية جنوباً حتى ايلات ومنها الى رأس محمد في أقصى

(*) الموشاف مستوطنة عمالية تندمج فيها الزراعة التعاونية مع نظام الملكية الفردية للأعضاء. أما الكيبوتس فيطبق فيه نظام الزراعة التعاونية فقط.

جنوب سيناء . وللدلالة على هذا الموقف السياسي أقام حزب العمل عدداً من المستعمرات على طول الشاطىء الغربي لخليج العقبة كان معظمها يوفر الخدمات اللازمة لقواعد الطيران العسكرية الاسرائيلية القريبة .

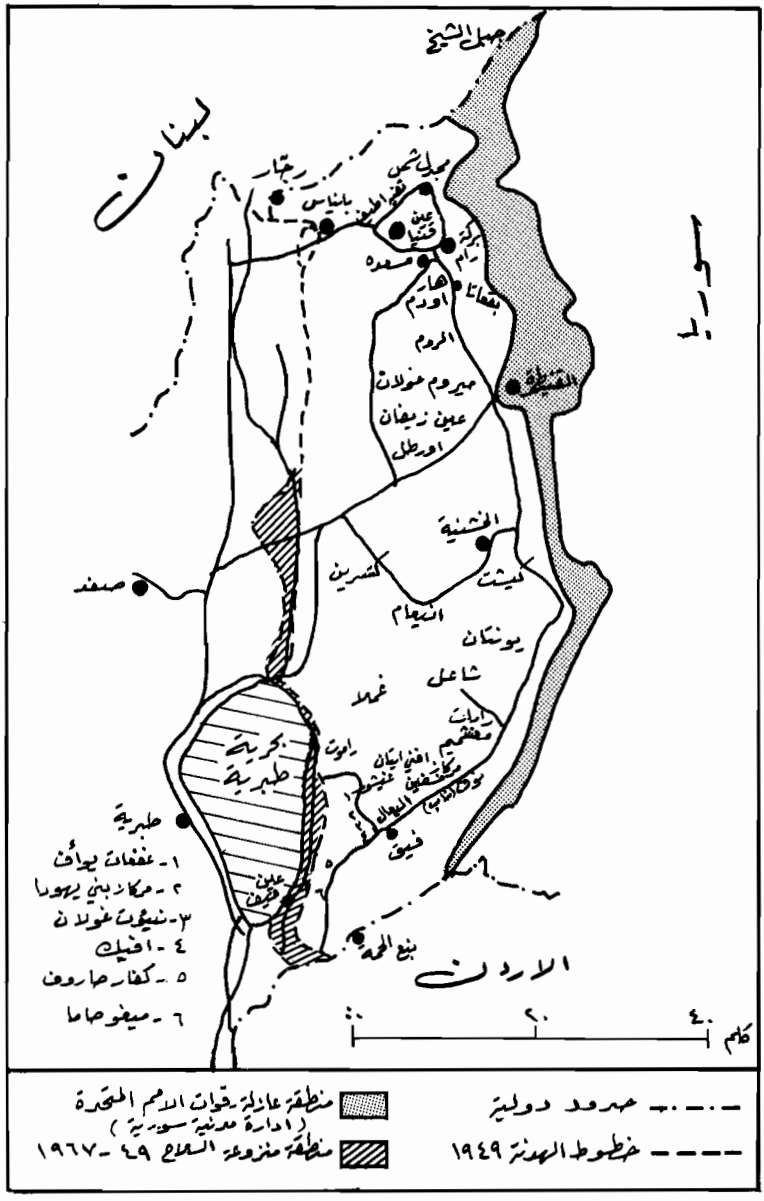

خريطة رقم (١) ـ مستوطنات الجولان

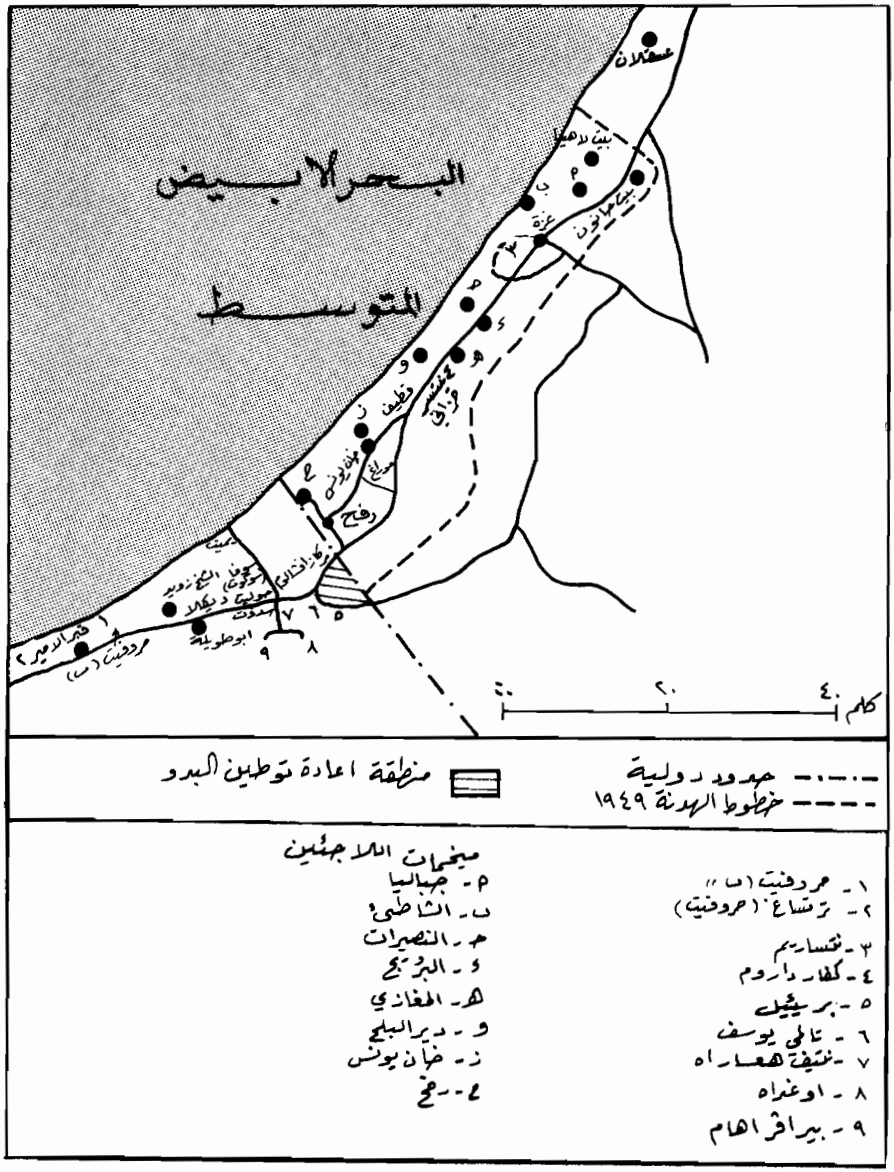

مستوطنات قطاع غزة ومشارف - فخ

الخارطة رقم (٢)

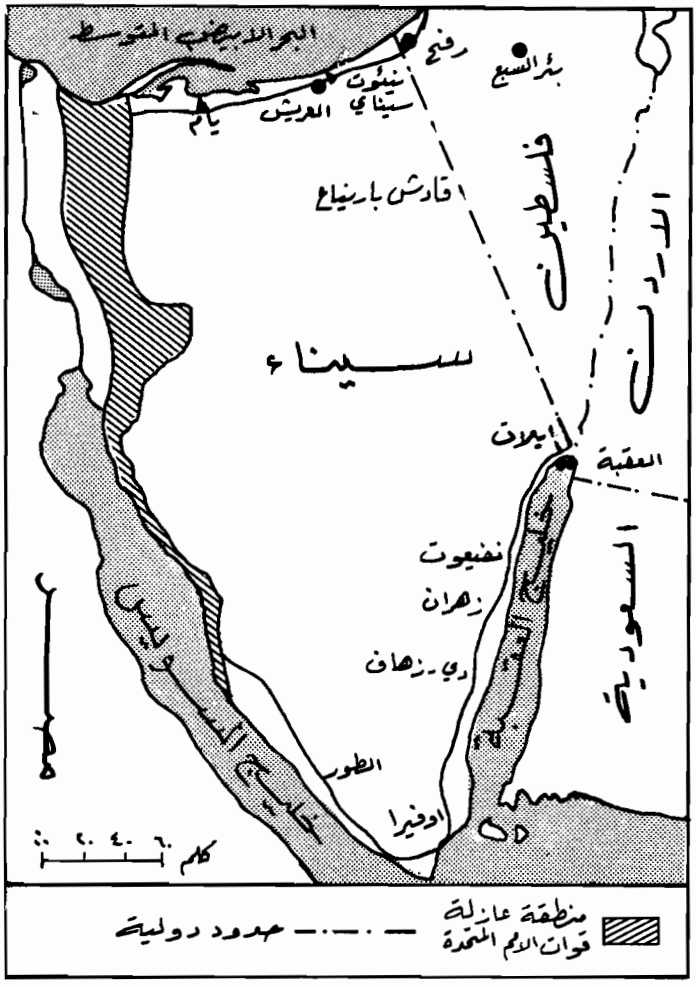

مستوطنات سيناء

الخارطة رقم (٣)

ومن هنا كانت معارضة حزب العمل قوية لاتفاق السلام الذي توصل اليه مناحم بيغن مع الرئيس السادات والذي تضمن موافقة اسرائيل على اخلاء مستعمرات مشارف رفح وسيناء والانسحاب حتى الحدود الدولية، على أن يتم ذلك سنة ١٩٨٢. واعتبر حزب العمل أن ذلك سيلحق ضرراً بالغاً بأمن اسرائيل وسلامة حدودها. ورغم هذه المعارضة اللفظية الشديدة فقد أيد ممثلو المعراخ في الكنيست الاسرائيلي المعاهدة لدى التصويت عليها وبلغت نسبة المؤيدين، من مختلف الاحزاب والكتل، ٩٥ مقابل ١٨،

وامتناع اثنين وغياب ثلاثة[١٦]. وأكد كل من رئيس الحكومة مناحم بيغن، وزعيم المعارضة شمعون بيريس، ومعظم أعضاء الكنيست الذين أدلوا بكلماتهم في تلك الجلسة، أن الانجاز الأساسي في تلك المعاهدة هو اخراج مصر من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي بكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات سياسية وعسكرية واستراتيجية بعيدة المدى. ولم يخف بيريس في كلمته[١٧] أمام الكنيست الاسرائيلي، أثناء مناقشة معاهدة السلام مع مصر، معارضة حزبه لفكرة الانسحاب الكامل من سيناء كما لم يخف معارضته مشروع الادارة الذاتية الذي طرحه بيغن بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن يبدو أن كلاً من الليكود الحاكم والمعراخ المعارض كانا يراهنان على عنصر الوقت لتأمين مصالح اسرائيل بصورة أفضل. فالمكسب الأساسي بالنسبة لاسرائيل كان اختراق جبهة التضامن العربي، لأول مرة وبنجاح، وإخراج أكبر دولة عربية من المواجهة مع اسرائيل وعقد معاهدة سلام معها كان في حقيقته ومن خلال بنود ملاحقها المتعددة، الخطوة الأولى باتجاه الحلف الجديد في المنطقة تحت المظلة الأميركية الامبريالية. أما الانسحاب النهائي من سيناء واقامة الادارة الذاتية في الضفة والقطاع وتقدم مسار تطبيع العلاقات مع مصر فقد اعتبرها بيغن أموراً مترابطة بحيث يمكن استغلال أي خلل أو عرقلة في تنفيذ أحدها ذريعة لوقف تنفيذ الأمور الأخرى وبالتالي يبقى الباب مفتوحاً لاعادة النظر في أمر الانسحاب النهائي من سيناء واتخاذه وسيلة لممارسة المزيد من الضغط على النظام المصري والحصول منه على المزيد من المكاسب والتنازلات، ولتنفيذ مشروع الادارة الذاتية بحسب المفهوم الاسرائيلي لذلك المشروع.

سياسة الليكود

والواقع أن حكومة الليكود لم تضيع لحظة واحدة منذ توليها زمام الحكم في اسرائيل ١٩٧٧، دون العمل الحثيث من أجل تهيئة البنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروع الادارة الذاتية في الضفة والقطاع كما يراه بيغن ويفهمه الليكود: أي ادارة ذاتية تتعلق بالسكان فقط وتقطع أي اتصال أو ارتباط لهم بالأرض وتحولهم في النتيجة الى أقلية متنقلة مقطوعة الجذور بالوطن مقتلعة من الأرض يسهل في النهاية ترحيلها الى أية جهة مناسبة. وفي نفس الوقت، ووسط الضجيج الاسرائيلي المتواصل عن أهمية الضفة الغربية عسكرياً بالنسبة لأمن اسرائيل وضرورة الاحتفاظ بها لتأمين سلامة الكيان الصهيوني[١٨]، باشرت حكومة الليكود، على يد أريئيل شارون وزير الزراعة، تنفيذ

(١٦) هآرتس، ١٩٧٩/٣/٢٣.

(١٧) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٩/٣/٢١.

(١٨) أنظر مثلاً: يوفال نئمان، «السامرة قلعة لأمن اسرائيل» معراخوت العدد ٢٧٣ - ٢٧٤، أيار/مايو =

مخططها الاستيطاني الهادف الى السيطرة على كامل الأرض العربية في الضفة الغربية انطلاقاً من مفهومها اليميني الغيبي المتعلق « بأرض ـ اسرائيل » التوراتية. وهكذا، وفيما كانت مفاوضات السلام، ومن بعدها محادثات تطبيع العلاقات والادارة الذاتية تدور هادئة حيناً ومتعثرة أحياناً بين اسرائيل ونظام السادات، كانت حكومة الليكود تزرع المناطق المحتلة بعامة، والضفة الغربية بخاصة، نقاطاً استيطانية بكثافة وفي جميع الاتجاهات لخلق الحقائق على الطبيعة[١٩]، وتعبيراً عن سياسة شارون الداعية الى ضرورة تنفيذ « خطوة في كل مكان »[٢٠]. ان نظرة على مشروع المنظمة الصهيونية العالمية للاستيطان في الضفة الغربية ـ المعروف بمشروع دروبلس رئيس قسم الاستيطان في المنظمة وأحد أعضاء الليكود المخلصين لسياسة شارون وعقيدة أرض ـ اسرائيل المتكاملة ـ تشير بوضوح الى الهدف من هذه السياسة وهو: الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية وتقطيع أوصال الوجود العربي في الضفة الغربية وتمزيقه واختراقه من جميع الجهات بالمستعمرات اليهودية والطرق الاستراتيجية طولاً وعرضاً. وذلك من أجل السيطرة على الأرض ـ العامل الثابت ـ واقتلاع السكان ـ العامل المتغيِّر ـ تمهيداً لترحيلهم وبالتالي ضمان أمن اسرائيل. ويؤمن الوزير شارون في هذا الصدد أنه « من الضروري، قبل أي شيء، حيازة الأرض والتواجد في المكان »[٢١]. وهكذا شهدت المناطق المحتلة اجمالاً، والضفة الغربية على وجه التحديد حملة صهيونية شرسة من عمليات مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها بحجة « الأغراض العسكرية » ولكي تنتقل بعد فترة قصيرة الى أيدي الجهات الاستيطانية المتعددة لاقامة النقاط الاستيطانية عليها. ووجد شارون، في تنفيذ سياسته المتعلقة بتهويد المناطق المحتلة، سنداً قوياً ومنفذاً نشطاً في جماعات « غوش ايمونيم » اليمينية المتطرفة التي تطالب بأن يصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية مع نهاية القرن الحالي الى نحو مليون وربع المليون[٢٢].

والى جانب سياسة شارون الاستيطانية كانت وزارة الدفاع الاسرائيلية، وعلى رأسها الجنرال عيزر وايزمن، تنفذ مشروعاً استيطانياً آخر يتلاءم والعقلية التي تمثلها الشريحة الرأسمالية المحلية الصاعدة والمرتبطة أساساً بالصناعة العسكرية بخلاف المفهوم الداعي الى تكثيف الاستيطان الزراعي في المناطق المحتلة وبالتالي الارتباط بالأرض. ويدعو مشروع وايزمن الاستيطاني الى حصر التواجد اليهودي في الضفة الغربية في ٦

= حزيران/يونيو ١٩٨٠، ص ص، ٦ ـ ١٢.

(١٩) أنظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة التاسعة العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٧٩، ص٨٠.

(٢٠) هآرتس، ١٩٧٨/٨/١٥.

(٢١) الموضع نفسه. وبالنسبة لمشروع دروبلس أنظر: MERIP, no. 78. June 1979, p.18.

(٢٢) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٨/٧/٧؛ ١٩٧٨/٩/٨.

تجمعات رئيسية تتطور في المستقبل الى مراكز مدينية كبرى بحيث تشكل نواة لتجمعات صناعية اسرائيلية تستغل اليد العاملة العربية الرخيصة وتسوق منتجاتها في السوق المحلية والأسواق العربية المجاورة[٢٣]. وتتفق مع هذه النظرة الاستيطانية السياسة التي نفذها موشيه دايان اثناء توليه وزارة الدفاع أثناء حرب ١٩٦٧ وبعدها تجاه الضفة الغربية، وهي السياسة المعروفة بالجسور المفتوحة و«الحل الوظيفي» الذي اقترحه للتسوية مع الأردن والهادف الى الاحتفاظ بالوضع الراهن أطول مدة ممكنة ونسج شبكة من العلاقات المعيشية مع السكان العرب بحيث يتقبلون في النهاية الحكم الاسرائيلي[٢٤] أو يرحلون.

الدفاع الاقليمي: مفهوم جديد

وتمشياً مع التطورات التي شهدتها السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في عهد الليكود شهد مفهوم الدفاع الاقليمي أيضاً تعديلات فرضتها الظروف المستجدة على الكيان الصهيوني. فقد أدت حرب حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من انتصار كاسح للجيش الاسرائيلي واحتلال لمساحات كبيرة من الأرض العربية، من جهة، وعدم استعداد القيادة السياسية الاسرائيلية لاتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل المناطق المحتلة من جهة ثانية، الى «تراخ ملحوظ في نظام الدفاع الاقليمي الذي نفذ حتى ذلك الحين جميع مهمات الأمن الجاري بنجاح كبير»[٢٥]. فالتضخم المفاجىء الذي أصاب مساحة الدولة العبرية، والقناعة التي تولدت لدى العديد من القادة العسكريين والسياسيين بأن اسرائيل قد توصلت الى «الحدود الآمنة» التي تضمن لها الحد الأدنى من العمق الاستراتيجي المطلوب، بالاضافة الى حالة الذهول والضياع التي أصابت الجماهير العربية تحت الاحتلال الاسرائيلي وخارجه، وازدهار سياسة الأمر الواقع، ولو للوهلة الأولى، في المناطق المحتلة، كل ذلك أدى الى اهمال نظام «الدفاع الاقليمي» بعض الشيء مقابل التركيز بصورة مطلقة تقريباً على الجيش النظامي، عدة وافراداً. وانعكس هذا التركيز، على سبيل المثال، في ميزانية الدفاع الاسرائيلية التي ارتفعت نفقاتها العسكرية خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ بالأسعار الثابتة من ٢٠٦١ مليون دولار الى ٣١٦٣ مليون دولار (معدلة حسب أسعار ١٩٧٨)[٢٦].

الا أن حرب ١٩٧٣ وما رافقها من اختراقات للخطوط الاسرائيلية على الجبهة

---

(٢٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ص٨٢ ـ ٨٤.

(٢٤) يديعوت أحرونوت، ١٥/٤/١٩٧٣.

(٢٥) عال همشمار، ٢٦/٩/١٩٨٠.

(٢٦) Sipri, 1980 انظر أيضاً: الجدول الاحصائي رقم (٢) في نهاية هذا العدد.

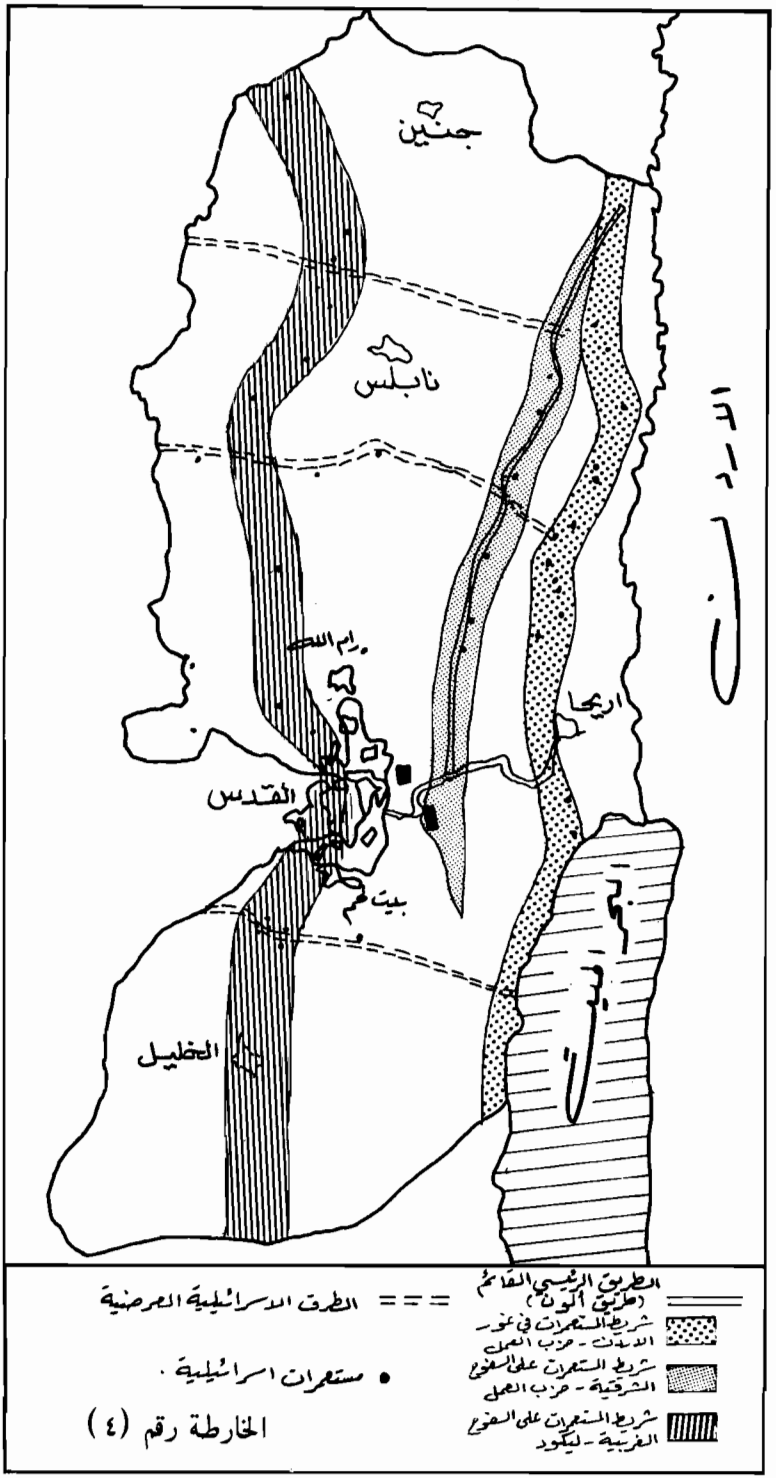

الخارطة رقم (٤)

الطرق الرئيسية في الضفة الغربية.

السورية والمصرية وما نجم عنها من اهتزاز عميق داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وتنامي حالة الرفض والصمود والمقاومة في أوساط الجماهير العربية داخل المناطق المحتلة، اضافة الى سياسة الليكود الاستيطانية الداعية الى زرع النقاط الاستيطانية في قلب مراكز التجمعات السكانية العربية، كل ذلك أدى الى اعادة النظر في نظام الدفاع الاقليمي بهدف دعمه وتعزيزه وتكليفه بمهمات أمنية مباشرة.

وكان المبادر لهذا المشروع هو قائد منطقة الشمال حينذاك اللواء رفائيل ايتان[٢٧]. ولدى تعيين ايتان رئيساً للأركان ١٩٧٨ اتخذ المشروع طابعاً جدياً وعملياً ورصدت له، منذ ذلك الحين، مخصصات ضخمة في الموازنات العسكرية لتغطية نفقات البناء والتسليح والتدريب واعادة تنظيم القوات المقاتلة. وجرى التركيز على توفير شبكة من الملاجىء والتحصينات خاصة في الهضبة السورية التي اضطر الجيش الاسرائيلي لاخلاء مستعمراتها بسرعة مع بدء القتال سنة ١٩٧٣ مما اعتبر ضعفاً وخللاً في الدور الأمني الذي يفترض أن تلعبه مستعمرات الحدود.

والتغير الآخر الذي طرأ على نظام الدفاع الاقليمي يتناول عنصر القوى البشرية المقاتلة والتي أصبحت تضم جنود الاحتياط في الجيش الاسرائيلي بعد أن كانت مقتصرة في السابق على الشبيبة الاسرائيلية من تلاميذ الصفوف الثانوية العليا ـ الذين هم دون سن الخدمة الالزامية ـ والكبار في السن الذين تجاوزوا مرحلة الخدمة العسكرية. وهذا التغيير يعني قفزة كبيرة في الطاقة القتالية المتوفرة في مستعمرات الدفاع الاقليمي وفي نوعية الأسلحة والذخيرة التي أصبحت متاحة لديها والتي تعادل أسلحة الجيش النظامي، وتشمل السلاح الثقيل المساعد والسلاح الحديث المضاد للدبابات، والعربات المدرعة[٢٨]. وهذا المستوى المتقدم من السلاح والمعدات القتالية يتطلب تدريبات جارية ومندمجة مع تشكيلات الجيش الاسرائيلي بصورة أكثر من السابق.

وقد عبر الجنرال رفائيل ايتان رئيس الأركان الاسرائيلي، في رسالة وجهها الى ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي، عن المفهوم المتجدد لنظام الدفاع الاقليمي وأهميته، حيث قال: «ان التمسك بأرض تسيطر على ما يحيط بها، وعلى ممرات هامة وعلى محاور طرق يمكن أن يتم بوسيلتين: اما عن طريق جيش نظامي معبأ، أو عن طريق السكان المقيمين في المكان.

وعندما يوجه السؤال: لماذا لا نضع في الأماكن الحيوية قوات من الجيش للاحتفاظ بها؟

---

(٢٧) عال همشمار، ١٩٨٠/٩/٢٦.

(٢٨) الموضع نفسه.

يكون الجواب أن جيشنا النظامي ضئيل الحجم وفاعليته تقاس بقدرته على الحركة ، وبما أن القوات الاحتياطية يجب أن تتم تعبئتها وتتحرك الى تشكيلاتها المخططة سلفاً ، فإن محاور مرور حرة والسيطرة عليها تعتبر شرطاً أساسياً لتنفيذ ذلك في الوقت اللازم وعلى النحو المطلوب .

ان مستوطنات الدفاع الاقليمي هي الجيش النظامي المحلي والتي يجب أن تضمن السيطرة على المنطقة ومنع العدو من التشويش على تشكيلاتنا في حال نشوب حرب . وبالتالي فان موقع المستوطنات التكتيكي على الطبيعة وتجهيزها بالأسلحة الحديثة وتدريب سكانها للقيام بمهامهم وتحويلها الى مستوطنات محصنة كما يجب ، يكتسب أهمية من الدرجة الأولى »[٢٩] .

وجاءت الترجمة العملية لسياسة ايتان هذه في الدعم المطلق الذي منحه والتسهيلات الكبيرة التي قدمها الجيش الاسرائيلي لجماعات « غوش ايونيم » العنصرية الفاشية التي انطلقت تقيم النقاط الاستيطانية داخل معسكرات الجيش وعلى أراض صودرت بحجة الأغراض العسكرية من أجل الوصول الى تهويد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحتلة والغاء طابعها العربي الأصيل وتشريد سكانها وابعادهم . ومرة أخرى يبدو أن المهمة الأمنية الأساسية التي تضطلع بها المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، تتعلق في مجال الأمن الجاري ، أي انها موجهة في الأساس ضد السكان العرب ومن أجل خلق ظروف معيشية بالغة القسوة بالنسبة لهم بحيث يضطرون معها الى الرحيل عن أراضيهم وممتلكاتهم .

خاتمة

ان التصريحات المتتالية من المسؤولين الاسرائيليين بشأن العرب المقيمين تحت الاحتلال الاسرائيلي (مناطق ١٩٤٨ ومناطق ١٩٦٧) وتشبيههم « بالسرطان » في جسم الكيان الصهيوني (بن ـ غال قائد القطاع الشمالي) وتهديدهم بتكرار كارثة ١٩٤٨ (شارون وزير الزراعة) بالاضافة الى الاعتداءات المتكررة والمتلاحقة على رؤساء البلديات العرب في الضفة الغربية وعلى السكان العرب ومنازلهم وممتلكاتهم ، والأخبار التي تتناقلها الصحف الاسرائيلية عن تسليح مستعمرات « غوش ايونيم » الى حد وصفها بالجيش الخاص للحاخام مئير كهانا[٣٠] أحد زعماء حركة كاخ اليمينية المتطرفة ومن المقربين لجماعات « غوش ايونيم » ، تشير كلها الى اتجاه واحد قديم ـ جديد في الفكر

(٢٩) بمرحاف ، السنة الثانية العدد ١١ ، آب أغسطس ١٩٧٩ ، ص١٢

(٣٠) عال همشمار ، ١٩٨٠/٥/٨ ؛ حوتام ، ١٩٨٠/٥/١٦ .

الصهيوني : ان أمن الدولة العبرية لا يتحقق الا بالاستيلاء على الأرض وتهويدها وابعاد السكان العرب واجلائهم عنها باعتبارهم النقيض الذي يهدد باستمرار الكيان الصهيوني .

لقد تمكنت اسرائيل ، حتى الآن ، من مصادرة نحو ثلث مساحة الضفة الغربية ، تحت ستار الضرورات الأمنية ، التي تترجم على أرض الواقع انتشاراً استيطانياً كثيفاً . وأعلن مؤخراً وزير الزراعة الاسرائيلي ، اريئيل شارون ، أن عدد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية سيصل حتى نهاية شهر حزيران (يونيو) الى ٨٥ مستعمرة[٣١] . وأضاف متتياهو دروبلس رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية أنه سيتم حتى صيف ١٩٨١ توطين ٢٥ ألف يهودي في الضفة الغربية[٣٢] .

أما برنامج حزب العمل الانتخابي فيحدد : « أن الاستيطان في غور الأردن (بما فيه المنطقة الواقعة شمالي غربي البحر الميت) ، وفي غوش عتسيون ، وضواحي القدس ، وجنوبي قطاع غزة ، وفي مرتفعات الجولان أيضاً ، من خلال اعتبارات الأمن الاستراتيجي والتنسيق الوثيق مع جيش الدفاع الاسرائيلي ، هو حيوي لأمن الدولة . . . وكان القصد منه أن يكون مفيداً في الصراع السياسي لتعيين حدود السلام . ان حكومة اسرائيل ، بقيادة المعراخ ، ستعمل لتعزيزه وتطويره »[٣٣] . وجاء في بند آخر « ستصر حكومة اسرائيل على أن تكون مناطق انتشار الجيش الاسرائيلي والاستيطان (الواردة أعلاه) . . . ضمن الأراضي الخاضعة للسيادة الاسرائيلية في وقت السلم »[٣٤] .

وعندما اعترض موشيه دايان على برنامج حزب العمل الذي سيؤدي ، على حد قوله ، الى تخلي اسرائيل عن رؤوس الجبال في الضفة الغربية ، والتي يعتبرها دايان تشكل خطاً رئيسياً مركزياً للدفاع عن اسرائيل[٣٥] ، سارع مردخاي غور رئيس الأركان السابق الى توضيح ان مناطق الأمن التي يصر عليها برنامج حزب العمل الانتخابي تشمل ، بالاضافة الى غور الأردن ومنطقة القدس وغوش عتسيون ، نقاط انذار على سلسلة جبال الضفة الغربية على غرار الترتيبات التي اتفق عليها مع مصر[٣٦] . وهذا يعني عملياً تقليص رقعة الأرض التي يعرضها حزب العمل للسيادة العربية ضمن تسويته الاقليمية المقترحة على الجبهة الشرقية .

---

(٣١) هآرتس ، ١٩٨١/٢/٢٥ .
(٣٢) هآرتس ، ١٩٨١/٢/٢٦ .
(٣٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . السنة ١١ ، العدد ١ كانون الثاني/يناير ، ١٩٨١ ، ص٥٤ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ص٥٤ - ٥٥ .
(٣٥) يديعوت أحرونوت - ملحق السبت - ١٩٨١/٢/٦ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ١٩٨١/٢/١٣ .

ان السياسة الاستيطانية الاسرائيلية، سواء نفذها حزب العمل البراغماتي أم حزب حيروت اليميني المتزمت، وسواء حرصت مرحلياً على «الدولة اليهودية الخالصة» أم على «أرض ـ اسرائيل المتكاملة»، فانها في النهاية تهدف الى أمر أساسي ما زالت تلتقي عنده الغالبية العظمى من التيارات الصهيونية وهو: الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين واجبار أصحابها على التخلي عنها. وهي، في سبيل ذلك، تجهد في عمليات المصادرة، تحت ستار الذرائع الأمنية المختلفة، وتقيم المستعمرات وتلهث وراء جذب المهاجرين اليهود من أجل تثبيت الحقائق على الطبيعة وفرض الطابع اليهودي على الأرض العربية.